دراسة للفاو تؤكد إمكانية تخفيض فاتورة مصر لإستيراد الحبوب

الخبـــــــــر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

ذكرت دراسة حديثة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أجرتها بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أن مصر يمكنها خفض فاتورة وارداتها من القمح من خلال جذب استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الهامة من سلسلة التغذية الاستراتيجية بحيث تقوم بتحويل الحبوب التي تزرع في أماكن أخرى إلى مواد غذائية رئيسية في البلاد.

وقالت الدراسة التي نشرتها "الفاو" على صفحتها الرسمية إن مصر لديها أكبر عدد من السكان في العالم العربي، كما أنها تعد أكبر مستورد للقمح في العالم، ويعد نصيب الفرد من استهلاك القمح في مصر من بين أعلى المعدلات في العالم. كما يعد الخبز ولقرون مضت هو الغذاء الرئيسي في النظام الغذائي المحلي، ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة توجيه المزيد من استثمارات القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية اللوجستية الرئيسية المتعلقة بالحبوب، مثل المناولة في الموانئ، أو مرافق التخزين بما يسهم في المساعدة في حل قضية الهدر الكبيرة، إحدى تحديات قطاع الحبوب.

كما أوصت الدراسة بأهمية الحاجة لإجراء مزيد من الحوار بين السلطات والقائمين على صناعة الحبوب، لضمان قيام كل جانب بأفضل ما لديه بهدف تحسين معادلة الأمن الغذائي في البلاد. واقترحت الدراسة بحث إنشاء جمعية أو اتحاد مستقل للشركات العاملة في مجالات تخزين وتجارة الحبوب.

وفي هذا الصدد قال ديمتري بريخودكو، الخبير الاقتصادي في مركز الاستثمارات التابع للفاو، "من شأن إجراء حوار أكثر نشاطا بين القطاع الخاص والحكومة أن يسهم في تحقيق الكثير من أجل تطوير صناعة القمح في مصر، كما أنه يسهم في إبراز قضايا الصحة النباتية، وإجراءات مناقصات الاستيراد، وغيرها من القضايا".

وأضاف: "ومن أجل أن يكون هذا الحوار فعالا، فإنه ينبغي على القطاع الخاص أن يتوحد على مطالب محددة وأن تكون له جهة تمثله، لذلك فإن لوجود جمعية تمثل مصالح القطاع الخاص أهمية كبيرة."

واقترحت الدراسة ضرورة الانتقال إلى استخدام صوامع تخزين حديثة مبنية من قبل القطاع الخاص، بدلا عن نظام التخزين السطحي الحالي والذي يسمى "الشونة"، والذي يؤدي إلى خسائر كبيرة بسبب تعرض القمح للآفات والقوارض، خاصة أن المخازن التابعة للقطاع الخاص غالبا ما تُستَخدم في تخزين أكثر من سلعة، ويتم تشغيلها بصورة أكثر كفاءة مع عدد أقل من الموظفين، كما أن القطاع الخاص قادر على تحقيق إنتاجية أعلى من السلع وتوفير عمليات تخزين بتكلفة أقل.

وأشارت الدراسة إلى أنه "بالرغم من أن الصوامع الحديثة أكثر تكلفة إلا أنها يمكن أن تسهم في تحقيق وفر يزيد عن 43 مليون دولار سنويا، مع ضمان تحقيق عائد سريع على الاستثمار وتكلفة أقل للميزانية المصرية".

الرأي

* بغية تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في سلعة أساسية تطعم عشرات الملايين من الفقراء تشتري مصر محصول القمح المحلي بسعر مدعوم . هذه العلاوة تجعل أي هدر للمحصول باهظ التكلفة في ظل اضطرار البلد الذي يعاني نقصا في الدولارات إلى السحب من احتياطياته الأجنبية المتناقصة لاستيراد المزيد من الحبوب لتعويض النقص المحلي.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

* بالتزامن مع بدء موسم جني القمح في مصر هذا الشهر ستقوم أنظمة التخزين لشركة لوجستيات الحبوب بمعالجة ومراقبة نحو ربع المحصول المحلي للمرة الأولى. وإذا وقعت الحكومة على دفعة ثانية من مواقع التخزين كما هو متوقع بحلول أول مايو فستتولى تكنولوجيا بلومبرج التعامل مع محصول البلاد بالكامل بحلول 2018 مما سيمكن الحكومة المصرية من توفير نحو 550 مليون دولار سنويا في شكل وفورات القمح والقيمة المضافة ومزايا العمالة الإضافية.

* ينبغي تحقيق الاكتفاء الذاتي في زراعة القمح حتى تنخفض تكلفة فاتورة الواردات القمحية للحد من مشكلات إنتاج الخبز البلدي وذلك من خلال التوسع في زراعة القمح في الأراضي الجديدة وخارج حدود الدولة وخاصة في السودان.

* يجب العمل علي رفع إنتاجية الأصناف المنزرعة والوصول إلى سلالات تحدث طفرة في الإنتاج كالتي حدثت، بداية من إدخال الأصناف المكسيكية مع تركيز على السلالات التي تعطي محصولا عالي الجودة في مناطق جنوب الوادي والصحراء الغربية حيث مشروعات الاستصلاح الزراعي الكبرى.

* لابد من تشجيع دخول القطاع الخاص لاستيراد الأقماح أكثر من هذا لأن كبار المستوردين هربوا من الاستيراد لعدم استقرار المواصفات وتغييرها بصورة مستمرة مما يوجد حالة من ارتعاش أيدي المستثمرين وتخوفهم .. المطلوب وضع استراتيجية كاملة للمواصفات القياسية لا تتغير .. فهذا يعني مناخا استثماريا مستقرا يشجع المستوردين ليحقق الوفرة والاحتياطي الاستراتيجي الكبير.

تنبيه هام:
أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.